

الإدراج يعزز صدارة دبي عالميا ويرفع قيمة الصكوك المدرجة في أسواقها المالية إلى 44 مليار دولار

«بوبيان» في «ناسداك دبي»: إدراج صكوك بـ 250 مليون دولار

إلى زيادة تعزيز إجراءاتها السريعة والمرنة الخاصة بإدراج الصكوك، وكذلك خدماتها وأسعة النطاق المقدمة في مرحلة ما بعد الإدراج». بدوره، قال الرئيس التنفيذي ل«ناسداك دبي» حامد علي: «تمثل عملية إدراج صكوك بنك بوبيان تعزيزاً كبيراً للعلاقات مع الأسواق المالية الكويتية، ونحن نتطلع لاستقبال المزيد من عمليات الإدراج من المؤسسات المالية الكويتية عبر منصتنا حتى يتسنى لها تحقيق الفائدة من خلال شبكة علاقاتنا الوثيقة مع المتعاملين في السوق على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال ارتفاع مستويات عرض الصكوك التي نقدمها. وستواصل تقديم المزيد من الابتكار وتطوير المنتجات في مختلف الأسواق المالية لتلبية الاحتياجات الأخذة في التغيير من جانب المصدرين والمستثمرين الكويتيين وغيرهم».

كابيتال للاستثمار صالح العتيقي بالقول: «حرصت شركة بوبيان كابيتال على أن يكون أول إصدار صكوك تديره الشركة هو إصدار بنك بوبيان، وذلك لكونه حدثاً فريداً للغاية نظراً لأنه أول إصدار صكوك في العالم لزيادة الشريحة الأولى من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3، وعلى الرغم من الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي، نجحت الشركة، بفضل الله وبمساعدة كوادرها الشابة الوطنية وخبراتها، في إدارة هذا الإصدار وتسويق الصكوك في وقت قياسي». وقال رئيس مجلس إدارة ناسداك دبي عبدالواحد الفهيم: «يجني قطاع الصكوك على مستوى العالم، بما في ذلك دبي، ثمار سنوات عديدة من التطوير وإقامة البنى التحتية، الأمر الذي ساهم في توفير التكنولوجيا الملائمة والإطار التنظيمي، فضلاً عن توفير المعرفة التجارية اللازمة لتحفيز المزيد من النمو، وتسعى ناسداك دبي

من جميع أنحاء العالم، حيث توفر ناسداك دبي لياكورة إصداراتنا حضوراً متميزاً ضمن بيئة إدراج متطورة تعمل وفق المعايير الدولية»، وإدراج إصدار بنك بوبيان من الصكوك البالغ قيمته 250 مليون دولار بتاريخ 17 مايو في تأمين عملية إدراج صكوك في السوق منذ بداية العام 2016.

ووفقاً لمؤسسة فيتش للتصنيفات الائتمانية، بلغ إجمالي قيمة الإصدارات الجديدة من الصكوك التي تبلغ آجال استحقاقها أكثر من 18 شهراً في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا وسنغافورة وباكستان ما يقرب من 11.1 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2016، وهو ما يمثل 39٪ من إجمالي إصدار الصكوك والسندات في تلك الدول خلال نفس الفترة، وهي أعلى نسبة جرى تسجيلها خلال ثمان سنوات. ومن جانبه، علق الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان



الماجد أثناء قرع الجرس

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة بنك بوبيان عادل الماجد: «يسعى بنك بوبيان باستمرار ليكون أحد أسرع البنوك نمواً في الكويت، ويعزز إدراج صكوكنا في البورصة العالمية في المنطقة مكانتنا على الصعيد العالمي ويدعم روابطنا بمجموعة كبيرة من المستثمرين الإسلاميين وغيرهم

المؤسسات المالية الكويتية وأصدر التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الأسواق المالية، كما يعكس النمو الذي تشهده دبي بوصفها العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي وفقاً لمبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، وحاكم دبي».

الأوسط وخارجها. وحضر احتفالية قرع الجرس عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ورئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، وحامد علي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي. وقال كاظم: «يعزز هذا الإدراج من جانب إحدى أهم

«ناسداك دبي» ترحب بتعزيز الروابط مع السوق المالي الكويتي وتتطلع نحو المزيد من عمليات الإدراج

حققت أرباحاً بـ 1.8 مليون دينار نهاية الربع الثاني من 2016

التركيت: «أركان الكويت»

بصدد استحداث خدمات عقارية جديدة

طارق عربي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة أركان الكويت العقارية عبدالرحمن التركيت استمرار الشركة في تحقيق نتائج إيجابية وعوائد جيدة، ذلك على الرغم من الركود الحالي الذي يشهده السوق العقاري على مستوى المنطقة والعالم. مشيراً إلى تحقيق أرباح صافية بواقع 1.8 مليون دينار تقريباً مع نهاية الربع الثاني للسنة المالية الحالية والمنتهي في 30 إبريل 2016. وأضاف خلال لقاء خاص مع «الأنباء» أن أركان الكويت تمتلك حالياً محفظة عقارية مؤلفة من 18 عقاراً استثمارياً بقيمة إجمالية تصل إلى 35 مليون دينار. فيما تعزز توسيع محفظتها العقارية خارج الكويت من خلال الاستثمار في السوق البريطاني والأمريكي في المستقبل القريب. وتطرق التركيت إلى الإجراءات التي تقوم بها الشركة حالياً والمتعلقة باستحداث خدمات عقارية جديدة تخدم السوق المحلي وتعزز من إيرادات الشركة. وذلك ضمن الإستراتيجية الجديدة لمجلس الإدارة والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز وتعظيم العوائد بما يصب في نهاية الأمر في صالح المساهمين والمستثمرين لدى الشركة. كما تطرق التركيت إلى العديد من الأمور المهمة، وذلك من خلال الحوار التالي:



عبدالرحمن التركيت

فانورة الاستهلاك، والثاني هو تحميل كامل المبلغ على المستاجر لأنه في مثل هذه الحالة سيضطر المستاجر إلى ترشيد الاستهلاك عندما يتحمل كامل الفاتورة ومن ثم تحقيق الهدف الذي من أجله تم تحديد التعرفة الجديدة على أساسه.

أما السيناريو الثالث فيمكن أن يكون من خلال رفع طفيف في القيمة الإيجارية على المستاجرين على أن يتحمل المستاجر دفع فاتورة الكهرباء والماء كما هو الحال لدى بعض المستثمرين في الوقت الراهن.

هل لديكم خطط جديدة للتوسع خارج الكويت؟
● في الحقيقة أننا نفكر اليوم في التوسع في الاستثمار الخارجي، وتحديدًا في أسواق بريطانيا وأمريكا، حيث يجري حالياً البحث عن الفرص المناسبة وتأسيس الكيان السليم لخدمة هذا التوجه، وذلك بهدف تحقيق المزيد من العوائد الجيدة التي تسعى إليها الشركة.

ما هي أهم ملامح الإستراتيجية الجديدة لشركة أركان الكويت في ظل مجلس الإدارة الجديد؟

● نسعى في «أركان» إلى التطور إلى مرتبة متميزة ضمن الشركات العقارية في الكويت من خلال بناء علامة مميزة تخص الشركة، حيث تقوم الشركة حالياً باستحداث وإدارتين جديدتين هما إدارة تطوير مشاريع الغير وإدارة الدراسات والتقييم وأماك الغير، ونأمل أن تشكل هذين الإدارتين رافدين جديدين لإيرادات الشركة، وعلى أن يتم تحويل هاتين الإدارتين إلى شركتين تابعتين في المستقبل القريب، حيث تمتلك «أركان» الخبرة التي تؤهلها في مجال البناء والتطوير وإدارة العقارات ما يؤهلها إلى تحقيق هدفها من استحداث تلك الإدارات وتعزيز اسم «أركان الكويت» ضمن الشركات العقارية المتميزة في الكويت.

لدينا تكون دائماً أقل من السوق قليلاً، الأمر الذي يضمن ولاء المستاجر لشركة أركان الكويت العقارية.

ما هو وضع الملاءة المالية للشركة، وكما يبلغ حجم الديون الحالية؟
● تتمتع «أركان الكويت» بملاءة مالية ممتازة، حيث تبلغ إجمالي قيمة دائنات التمويل الإسلامي مع نهاية الربع الثاني المنتهي في 30 أبريل 2016 نحو 9,183 ملايين دينار، أي ما نسبته 29٪ تقريباً من إجمالي حقوق الملكية البالغة 31,682 مليون ديناراً، فيما يبلغ حجم السيولة الحالية لدى الشركة نحو 1,115 مليون دينار، علماً بأن الشركة لديها خطوط ائتمانية مفتوحة مع كل البنوك الإسلامية المحلية، مما يعني أن الشركة قادرة على توفير السيولة اللازمة للاستثمار سواء في السوق المحلي أو الخارجي.

هل تتوقع أن تنعكس التعرفة الجديدة لأسعار الكهرباء والماء على القطاع العقاري في الكويت؟

● لا شك أن التعرفة الجديدة لأسعار الكهرباء والماء سيكون لها تأثير على القطاع العقاري الكويتي، ما يجعل المستثمرين أمام أكثر من سيناريو، الأول يتعلق بإدخال المستاجرين مع المستثمر في تحمل جزء من

ما زالت العقارات ذات المواقع المميزة وقريبة من الخدمات تحافظ على قيمتها الحقيقية بسبب الإقبال عليه من قبل المستاجرين.

وهل انعكس هذا الأمر على القيم الإيجارية في العقارات الاستثمارية؟
● بالنسبة لنا في شركة أركان الكويت لم ينعكس هذا الأمر على القيم الإيجارية لمحفظتنا العقارية التي ما زالت تحقق عوائد جيدة، لسببين رئيسيين تميز مواقع عقارات الشركة والذي يمكن من خلالها الحفاظ على المستاجرين، والثاني هو أن أسعار التاجير



(ريبلش كومان)

أن يحقق من ورائها أرباحاً جيدة.

بما أنكم تركزون على العقار الاستثماري، هل ترون أن هناك تراجعاً في أسعاره؟

● في الحقيقة أنه منذ انخفاض أسعار النفط وعزوف المستثمرين عن شراء العقار الاستثماري، شهد هذا القطاع تراجعاً في أسعار العقارات المطورة وغير المطورة في معظم مناطق الكويت، خاصة بالنسبة للعقارات الواقعة في مناطق داخلية وعلى شارع جيد وفيه العديد من الفرص الجيدة التي يمكن للعميل

صالح المواطن الكويتي الباحث عن السكن، خاصة وأن أسعار الأراضي والعقارات قد ارتفعت كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية بما يفوق قدرة الشاب الكويتي حديث التخرج عن تملك عقار سكني.

أما فيما يتعلق بالعقار التجاري، فإنه يمكن القول أن هذا العقار شهد تداولات جيدة خلال السنوات القليلة الماضية، وكذلك الحال بالنسبة للعقار الصناعي الذي تمكن من الحفاظ على قيم التداولات فيه. بينما سرى العقار الاستثماري أنه مازال قطاعاً جيداً وفيه العديد من الفرص الجيدة التي يمكن للعميل

الحيثية للسوق المحلي ترقى أن هناك بعض الفرص الجديدة من خلال عمليات التطوير العقاري، وذلك على الرغم من أن أكثر العاملين في السوق متحفزون في عمليات التداول العقاري لعدة عوامل، وإن كنا في «أركان الكويت» نرى أن هناك فرصاً جيدة جداً للاستثمار في بعض العقارات وبعض المناطق.

كيف تنظرون إلى وضع السوق العقاري في ظل الركود الحالي؟

● إذا تطرقنا إلى قطاع العقار السكني فإننا نرى أن التراجع الحالي في أسعار العقار السكني إنما يصب في

الشركة تمتلك 18 عقاراً استثمارياً بقيمة 35 مليون دينار

«أركان» تعزز توسيع محفظتها العقارية في السوقين البريطاني والأمريكي

ما هو وضع شركة أركان الكويت العقارية في الوقت الراهن؟

● شركة أركان الكويت هي شركة كويتية متنوعة استثماراتها داخل وخارج الكويت، حيث تشكل الاستثمارات العقارية المحلية ما نسبته 90٪ من أصولها، حيث تمتلك الشركة عقارات استثمارية في مواقع مميزة داخل مناطق ذات إشغال عال، مما يحافظ على عوائد وأرباح جيدة للشركة.

كما تبلغ قيمة محفظة أركان العقارية اليوم نحو 35 مليون دينار وتضم 18 عقاراً استثمارياً إلى جانب عقارين تحت التطوير سيتم استثمارهما قريباً لتعزيز إيرادات الشركة خلال الفترة القادمة.

وتسير شركة أركان الكويت اليوم بخطى ثابتة ومتصاعدة، يدلل ما حققته وما زالت تحققه من نتائج تشغيلية تعكس صورة ووضع الشركة في السوق، حيث أنها تسعى إلى الحفاظ على حقوق ملكية المساهمين وتعظيمها.

وعلى الرغم مما يشهده السوق العقاري الكويتي من ركود وتذبذب، إلا أن الشركة نجحت مع نهاية الربع الثاني من السنة المالية الحالية والمنتهي في 30 إبريل 2016 من تحقيق أرباح صافية بواقع 1,786 مليون دينار.

هل لديكم النية للتخارج من مشاريع ذات عائد منخفض في المرحلة الحالية؟

● علاقتنا بأي استثمار ليست علاقة دائمة، فنحن نرتبط بأي استثمار من خلال الأرقام، بمعنى أنه إذا كان التخارج أجدى فإننا لن نتردد بالتخارج وعندها سنبحث عن فرصة أفضل، علماً بأننا نبحث عن المزيد من الاستثمارات في الوقت الحالي وليس التخارج.

هل ترى أن السوق الكويتي لديه اليوم فرصاً مناسبة للاستثمار؟

● من خلال متابعتنا

«أركان الكويت» لم تتأثر بأوضاع «البورصة»

بالأوضاع الحالية في سوق الكويت للأوراق المالية، خاصة أن الشركة لا تضارب على سهمها الحالي في السوق، كما أنها مستمرة في توزيع العوائد على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي وقعت في العام 2008، حيث واصلت الشركة توزيع العوائد على مساهمها بدون توقف.

ويعتبر العميري أن أركان الكويت لا تعاني من أي مشاكل في الوقت الراهن، باستثناء البيروقراطية الحكومية لدى بعض الجهات، حيث تعاني الكثير من الشركات من إجراءات إيصال التيار الكهربائي ونقل الملكية

أكد الرئيس التنفيذي لشركة أركان الكويت العقارية بدر العميري أن سوق الكويت للأوراق المالية هو المرآة العاكسة لاقتصاد أي بلد، ولا شك أن انخفاض أسعار النفط، والتوترات الإقليمية وغيرها من الظروف قد أثرت كثيراً على أسعار أسهم الكثير من الشركات، بل إن هذه الأمور قد دفعت الكثير من المستثمرين إلى تحويل السيولة من سوق الأسهم إلى سوق العقار الذي يمتلك فرصاً استثمارية أفضل من سوق الأسهم خلال السنوات الماضية.

وأضاف أن «أركان الكويت» لم تتأثر

وتراخيص البناء، لكنه استدرج قاتلاً إن بيئة العمل في الكويت جيدة باستثناء تلك المشاكل. على صعيد آخر، وفيما يتعلق بالأزمة الإسكانية الحالية رأى العميري أن الأزمة الحالية تعتبر مشكلة أولية لا بد من مواجهتها من خلال حلول عملية وليس من خلال الحلول السياسية التي تتم حالياً من خلال التوافق بين مجلس الأمة والحكومة عليها. وأضاف أن المقصود بالحلول العملية هو التوجه نحو البناء العمودي المتمثل في بناء

الشقق وبناء المساكن متعددة الأدوار لحل هذه المشكلة، خاصة في ظل عدم قدرة الحكومة على الاستثمار بطريقة البناء الأفقي لما يتسبب به هذا البناء من استهلاك للأموال وللأراضي وللطاقة وللكهرباء والماء، ومن ثم لن تكون قادرة على الاستثمار في عملية البناء الأفقي.

ومضى العميري يقول إن الحل الثاني لحل هذه الأزمة يكمن في دعم مبادرات القطاع الخاص الكويتي لإنشاء مدن سكنية مع إعطائه الأفضلية في إدارة هذه المدن للاستفادة منها.